

موجز الأسواق

إعادة شراء الديون

الإصدار الحادي عشر - يناير 2015

المقدمة

في هذا العدد من موجز الأسواق نزود الشركات والمتمرسين في السوق بمعلومات حول نهج سلطة دبي للخدمات المالية المتبع للتعامل مع إعادة شراء الديون المُدرجة (في أو خارج السوق) من قبل المُصدرين أو الموكلون بالنيابة عنهم.

لغرض موجز الأسواق هذا، الإشارة إلى "المتمرسين في السوق" تضم كل من الراعي، المستشار القانوني، المستشار المالي، المدقق، مستشار الامتثال أو أي من الأشخاص الآخرين ذو صلة بالمصدر أو بطلبه للموافقة على نشرة الإكتتاب وفقاً لقواعد الأسواق لسنة 2012.

الإرشادات

يرجى الملاحظة أن محتويات هذا الإصدار ليست لغرض الإرشاد على النحو المتوخى من قبل

القانون التنظيمي لسنة 2004، كما أنه لا ينبغي أن يتم تفسير المحتويات أو الاعتماد عليها على أنها إرشادية، حيث يجب الرجوع إلى قواعد سلطة دبي للخدمات المالية للإرشاد، وعند الحاجة للإرشاد الفردي يجب الاتصال بسلطة دبي للخدمات المالية.

ونوصي أن يتم الحصول على استشارة قانونية مستقلة إذا كنت غير متأكد من أي جانب من جوانب نظام الأسواق في سلطة دبي للخدمات المالية والتي قد تنطبق عليك.

الاعتبارات الأساسية

1. هل هناك أي قيود قانونية تعاقدية أو غيرها

التي قد تنطبق على إعادة شراء الديون؟

يجب على المصدر أن ينظر في ما إذا كانت، على سبيل المثال، الاداة التي تحكم سندات الدين تسمح بإعادة شراء الدين وإذا كان الاجتماع بحامل الدين أو طلب موافقته مطلوباً.

لقد تم تعريف المعلومات الداخلية في المادة 63

(1) (a) من قانون الأسواق على أنها تعني

المعلومات ذات الطبيعة الدقيقة التي:

(أ) لا تكون متاحة بشكل عام

(ب) تتعلق، بشكل مباشر أو غير مباشر،

بوحدة أو أكثر من الشركات المدرجة أو

المُصدرة للاستثمارات المعنية أو إلى وحدة

أو أكثر من الاستثمارات

(ج) من شأنها، إذا كانت متوفرة بشكل عام،

أن يكون لها تأثير كبير على سعر الاستثمار

أو على سعر الاستثمارات ذات الصلة.

لا توجد هناك نسبة ثابتة من إجمالي حجم سلسلة

من الديون التي من شأنها أن تؤدي إلى الإفصاح

بدلاً من ذلك، فإن على المُصدر تحديد ما إذا

كانت طبيعة وحجم وتوقيت إعادة شراء الديون

المقترحة معلومة قد يكون لها تأثير كبير على

سعر الاستثمار أو على سعر الاستثمارات ذات

الصلة. ومن المرجح أن يؤخذ هذا السؤال بعين

الاعتبار في كل حالة (اثر الشراء على سيولة

الأوراق المالية المتبقية هي حقيقة واحدة ذات

صلة). إذا كانت المعلومات تقع ضمن اطار

2. هل سيتم معاملة جميع حملة السندات

بالتساوي؟

يجب على المُصدر التأكد بأن جميع حملة

سندات الدين يتلقون معاملة متساوية. تنص

قاعدة الأسواق رقم 3.3.3 و مبدأ الإدراج

رقم 6 على المُصدر معاملة جميع حاملي

سندات الدين على قدم المساواة فيما يتعلق

بجميع الحقوق المرتبطة بالدين.

3. هل تعتبر حقيقة إعادة شراء الدين من

قبل المُصدر ، "معلومات داخلية" لا بد من

الإفصاح عنها للسوق؟

لا توجد هناك قاعدة لسلطة دبي للخدمات

المالية تتطلب على وجه التحديد من المُصدر

الإفصاح عن نيته بإعادة شراء الديون أو

بحقيقة قيامه بذلك. ومع ذلك، يخضع المُصدر

لإلتزامات الإفصاح المستمر للإفصاح علناً

عن "المعلومات الداخلية". وبالتالي يجب على

المُصدر تحديد ما إذا كانت نية إعادة

الشراء أو إعادة الشراء فعلياً تقع ضمن

تعريف "المعلومات الداخلية" في قانون

الأسواق.

ما أن تتم عملية شراء الديون يجب على المُصدر أن ينظر في ما إذ كان خلال عملية الشراء أو بعد كل عملية شراء في حيازة معلومات داخلية. تشمل العوامل التي يجب على المُصدر اعتبارها ما إذا كانت المعلومات متوفرة بشكل عام أن يكون لها "تأثير كبير" على سعر الدين وإذا كانت المعلومات من النوع الذي قد يستخدمه المستثمر كأساس لقراراته الاستثمارية.

5. "معلومات داخلية" أخرى

على المُصدر الذي يفكر في إعادة شراء الديون الاخذ بعين الاعتبار قبل اتخاذ قرار إعادة الشراء ما إذا كانت بحوزته معلومات تعتبر معلومات داخلية (على سبيل المثال، معلومات عن مركزه المالي). إذا كان المُصدر في حيازة معلومات داخلية، فيجب عليه عدم التداول في الأوراق المالية ذات العلاقة أو ذات صلة على أساس تلك المعلومات الداخلية. ويترتب على ذلك أيضاً أن يقوم المُصدر بالإفصاح عن المعلومات الداخلية في أقرب وقت ممكن وقبل القيام بأي عملية إعادة شراء الديون. بالإضافة إلى ذلك، تحظر قاعدة

المعلومات الداخلية فيجب أن يتم الإفصاح عنها من قبل المُصدر في أقرب وقت ممكن وفقاً لالتزامته ضمن الإفصاحات المستمرة بموجب قاعدة الأسواق رقم 4.2.1 (1).

حين يقوم المُصدر بسلسلة من عمليات شراء الديون خلال فترة محددة، و يكون قلقاً خلالها من أن تسبب المعلومات الداخلية مشكلة، قد تكون من الحكمة للمُصدر أن ينظر في الإفصاح علناً عن نيته بشراء الديون وفي توقيت إعادة الشراء. الإفصاح الواضح و العلني قبيل نية مسبقة لشراء الأوراق المالية قد يكون مفيد في تجنب أي إشارة إلى خرقفي احكام الإساءة إلى الأسواق أو التزامات الإفصاح المستمرة (مثل التعامل بناء على معلومات داخلية أو التلاعب في السوق).

تجدر الإشارة إلى أن الملاذ الآمن المتاح بموجب المادة 64 (1) (b) و (2) (g) من قانون الأسواق لشراء أسهم ضمن برنامج، لا تنطبق على عمليات إعادة شراء الديون.

4. هل يتوجب الإفصاح عن نتائج أي من

مشتريات الديون؟

3.4.2 الأسواق رقم على الشخص المقيد من التعامل في الأوراق المالية خلال فترة الحظر.

على المصدر أن يستشير سلطة دبي للخدمات المالية.

6. هل يمكن أن تؤدي عملية شراء المصدر لديونه إلى تلاعب بالسوق؟

على المصدر النظر في ما إذا كان سلوكه قد يؤدي أو يساهم في انطباع زائف أو مضلل لعرض و طلب أو سعر استثماراته. على سبيل المثال، عدم معرفة مستثمرين بإعادة شراء الديون من قبل المصدر وتأثير ذلك على سيولة و سعر الديون المتبقية. مرة أخرى، قد يعتمد هذا على عوامل مثل نطاق عملية إعادة الشراء وما الإفصاحات التي سبق اعلانها للسوق من قبل المصدر عن أنشطته المقترحة.

8. قواعد السلوك في السوق لسلطة دبي للخدمات المالية

نود أن نشير إلى قواعد السلوك في السوق للتوجيهات العامة بشأن ما قد يعتبر "معلومات داخلية"، "تعامل داخلي" و "تلاعب في السوق" وما قد يكون من العوامل الأخرى ذات الصلة. ويشمل هذا التوجيه رأينا في تفسير بعض الأحكام، وأمثلة عن سلوكيات تشكل في رأينا تعارضاً مع القانون و سلوكيات لا تتعارض مع القانون فيما يتعلق بالإساءة للسوق. كما أنها تحدد العوامل التي يمكن أن نأخذها بعين الاعتبار عند تحديد ما إذا كان السلوك مسيئاً للسوق.

7. ماذا سيحدث للدين بعد أن يتم شراؤه؟

على المصدر النظر في معاملات إعادة شراء الديون. يجب على المصدر التأكد من إبلاغ حملة الديون في البداية بما سيحدث للدين الذي سيتم إعادة شراؤه – في حالة الإلغاء قد يكون لذلك عواقب سيولة لحاملي الديون الذين اختاروا أن يحتفظوا بديونهم. إذا كان لابد من الإلغاء، يجب

9. اخذ المشورة القانونية المناسبة

من المهم أن يعمل المصدر مع مستشاره القانوني في النظر في المسائل التي نوقشت أعلاه. مثل هذه الأمور تنطوي على إصدار أحكام تتعلق بمعلومات غيرمفصح عنها والتي غالباً ما تتطلب قرارات تتعلق بأهميتها ويمكن أن يكون لها

للاستفسارات

على هاتف رقم: +971 4 362 1500

عبر البريد الإلكتروني: markets@dfsa.ae

عواقب وخيمة في حال وجود خرق لقانون

الأسواق 2012، ولا سيما الجزء 6 حول (منع

الإساءة في السوق) والمادة 41 (الإفصاح

المستمر).

آراؤكم حول موجز الأسواق

إننا نقدر لكم تزويدنا بآرائكم حول هذه النشرة من موجز الأسواق، كما نرحب بأية اقتراحات للتحسين في المحتوى أو إضافة أي مواد أخرى تكون مصدراً لاهتمامكم. للتواصل يرجى إرسال

آرائكم على markets@dfsa.ae

النسخة العربية

يتم إعداد موجز الأسواق باللغتين العربية والإنجليزية، وهو متاح على موقع سلطة دبي للخدمات المالية.

اتصل بنا

يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لسلطة دبي

للخدمات المالية www.dfsa.ae من أجل:

- الطبعات السابقة من موجز الأسواق؛
- الوصول إلى التشريعات التي تديرها سلطة دبي للخدمات المالية وكتيب قواعد السلطة؛
- النص الكامل لقانون الأسواق لعام 2012 وقواعد الأسواق.